

ملف صحفي

وتتوقع الأوساط المالية أن يعوض السوق السعودي خسائره في غضون أشهر قليلة، خصوصا أن تجزئة الأسهم من العوامل التي ستساعد على عودة الأسعار إلى مستويات قريبة مما كانت عليه قبل فترة التصحيح إلى جانب وجود محفز آخر في هذا الخصوص وهو السماح للمقيمين بالتداول في سوق الأسهم المحلية.

من جهة أخرى، رأى محللون أن السوق وفقا للمعطيات الاقتصادية لا يعيبه شيء حتى يسقط بالشكل المخيف الذي كان في شهر مارس الحالي، مبينين أن وجود دعم ايجابي كان ما يفتقده السوق في تلك الفترة لهذا استطاع السوق النهوض بعد قرارات الملك عبد الله الايجابية وتصريحات رجال الأعمال.

وشدد على أن الانخفاض السعري لقبم الأسهم يحتاج إلى فترة طويلة للرجوع إلى كميات التداول السابقة والأسعار السابقة بسبب أن جزءا كبيرا من السيولة لا يزال محجوزا في أسهم بأسعار عالية ما يجعل التفاؤل المفرط يحتاج إلى تقنين.

وفي السياق ذاته أكد متعاملون أن القرارات التي اتخذتها الدولة والحرص الذي أبداه رجال الأعمال على سوق الأسهم كان الدافع الذي يحتاجه السوق للعودة في طريق رحلة الصعود، لافتين إلى أن الاستقرار النفسي كان غير متوفر لفالبية المتعاملين بسبب خفاء الأسباب التي أدت إلى هبوط السوق، والتي لا يزال المستثمرون في سوق الأسهم ينتظرون الإجابة عنها من قبل هيئة سوق المال باعتبارها الجهة الإشرافية على السوق ■

■ أنقذت القرارات الحكومية التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، سوق الأسهم المحلية من الانهيار، بعد حالة تشاؤم عارمة سادت المتداولين بعد أن تجاوز التصحيح الذي مر به سوق الأسهم في 25 فبراير (شباط) الماضي حتى منتصف مارس (آذار) الحالي، النسب العالمية المتعارف عليها.

وتناقلت وسائل إعلامية سعودية وعربية قرارات الملك عبد الله، التي توجه بوضع دراسة للسماح للمقيمين في السعودية بالتداول في الأسهم المحلية إلى جانب دراسة تجزئتها.

وكانت تصريحات لمسؤولين سعوديين أكدت أن ما يحدث في السوق المالية لا تدعّمه مؤشرات الاقتصاد الوطني، وشدد المجلس الاقتصادي الأعلى على أن الاقتصاد الوطني يتميز بوضع استثنائي في ما يتعلق بالمؤشرات الكلية المتمثلة في النمو الجيد والمتوازن، حيث تمر القطاعات المختلفة والمكونة للاقتصاد بانتعاش واضح وهذا انعكس على شركات القطاع الخاص.

وتأكيدا على متانة الاقتصاد السعودي، أشار رجال أعمال مهمون إلى هذا الجانب، حيث ظهر الأمير الوليد بن طلال في مقابلة تلفزيونية أكد خلالها على قوة الاقتصاد السعودي، معلنا أنه سيستثمر مبلغ عشرة مليارات ريال. وبعد دقائق من صدور القرارات التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين وتصريحات الأمير الوليد، شرع مؤشر السوق السعودية بأخذ منحى إيجابيا قويا واستطاع تعويض جزء كبير من خسائره التي مني بها أخيرا.

انقلاب البورصة

المضاربات الجائرة وراء الكارثة



حسام الدين محمد

يقول الآن جرينسبان محافظ البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن عدوى البورصات انه لو عطست وول ستريت بنيويورك لانتقلت العدوى لبورصة طوكيو، هذا ما حدث في اسواق المال العربية فقد أصيبت بما يشبه عدوى الانهيارات، ويمكن القول إن المضاربات الجائرة هي كلمة السر التي تقف وراء هذه الكوارث، وإن كان هناك أسباب أخرى. فالسوق السعودية أكثر الأسواق العربية التي وجد صناع السوق فيها مجالاً صالحاً لممارسة بعض السلبيات، حيث لا يستطيع صانع السوق أن يعمل في ظل جو من الاستقرار والتوازن، فهو يستفيد من صنع هزات قوية ما يدفع صفار المستثمرين إلى البيع جملة واحدة، وهم يشكلون غالبية السوق، ويندفع المستثمرون الكبار للبيع أيضا بدافع سياسة التقطيع ومن ثم تنهار السوق وعندها فقط يبدأ صانع السوق بشراء كميات ضخمة من الأسهم، ثم يبدأ صانع السوق في الشراء عند أسعار يرتفع كل منها عن الآخر بمراحل حتى يغري هؤلاء الأفراد فيقومون بالشراء، عندها يبدأ صانع السوق بشراء آخر كمية عند سعر مرتفع للغاية فيحدث عزم سعري في السوق، ثم يقوم هو بالبيع مرة واحدة أو مرتين حتى يحدث تجفيف للسوق مرة أخرى. وأما عن مكاسب المستثمرين الصفار التي تحدث أثناء هذه العمليات فمنهم من ينجو ومنهم من يأخذ الموح. وهذا بسبب ضعف القوانين الملزمة لكل من الأفراد والمؤسسات بالتعامل مع البورصة، هذا

بالإضافة إلى أن السوق نعد من الأسواق الناشئة غير مكتملة المعالم، وتدخل الدولة في السوق من حين لآخر غير صحي بطبيعة الحال على وضع السوق إلا في بعض الأحوال مثل الأزمات والكوارث الطبيعية. في السوق المصرية اندفع المستثمرون وراء الاكتتابات بعد ما عرفوا كم الربح الذي يحصلون عليه خصوصا بعد اكتتابات سيدي كرير وأموك واستغلت الحكومة هذا الاندفاع نحو السوق متخيلة بذلك أنها سوف تنهي برنامج الخصخصة مبكرا وتوسعت في زيادة المعروض من سهم المصرية للاتصالات ولم يحصل كل فرد على ما يبتغيه من السهم رغم كبر

لا شك أن أخطاء للمستثمرين

يترتب عليها مخاطر جسيمة

منها عدم وضوح الهدف..

هل هو شراء أسهم من أجل الاستثمار

المستقر أم من أجل مضاربات

سريعة؟ وهذا يؤدي بطبيعة الحال

إلى تهمل المحفظة الاستثمارية

المعروض منه ما أدى لوجود سيولة في السوق المالية دفعت الأفراد لدخول السوق، ما أدى إلى زيادات غير طبيعية في أسعار الأسهم، تزامن هذا مع دخول الأجانب والحرب للسوق المصرية ما أدى لارتفاع السوق ارتفاعات غير مبررة ومن ثم عرف من لديهم خبرة بالسوق أن الوقت قد آن للخروج فبدأ الخروج بالأجانب ثم العرب وتلاعب المصريون ما أدى لهبوط الحاد.

في سوق دبي وأبو ظبي سعى كثير من المستثمرين إلى تسهيل محافظهم للدخول بها في بعض الأسواق الأخرى ذات العائد الأعلى ومنها السوق السعودية والمصرية خصوصا بعد الهبوط المتكرر لسوق دبي المالية ما أفقدها المصداقية للرجوع للوضع الأولي للسوق، وما كان عليه قبل الهبوط المتكرر، وكانت السوق الإماراتية قد عانت من الهبوط وهبط مؤشرها ليخسر قرابة 22.2 % متمتلا في حكومة دبي، وفقدت القيمة السوقية خلال آخر أيام التداولات نحو 21 مليار دولار، وبلغ المؤشر 611.8 نقطة وهو أدنى مستوى له منذ أبريل من العام الماضي، حيث فقد كل ما حققه خلال العام الماضي.

أما السوق الكويتية فقد عاد شبح المضاربات الوهمية يطل من جديد بسبب تصاعد أصوات الأسواق المجاورة ما شجع المستثمرين ومؤسسي الشركات إلى اندفاع نحو السوق وهو ما أعاد للأذهان أزمة السوق الكويتية السابقة، وسوق المناخ من خلال تضخم كبير في أسعار الأسهم واندفاع الأفراد ممن لديهم سيولة

على المضاربة، هذه من الحالات النفسية التي تنتاب المضاربين في البورصة والتي تكون ضارة لأن القرار الاستثماري يكون مأخوذاً والإنسان في أشد حالات الغضب. بالإضافة إلى استشارة من ليس لهم خبرة، فعند وجود مستثمر كسب في البورصة بالمصادفة بناء على قرار عشوائي، فيتبرع هذا المستثمر بإسداء النصيحة لمن يعرف ولمن لا يعرف، بناء على تجربة عشوائية له في جني بعض الأرباح والتي جاءت عن طريق المصادفة، فالأخذ بنصيحة هذا الشخص تعد بمثابة إلقاء الأموال في البحر. العناد في أخذ القرار الصائب في التوقيتات المناسبة والغرور الزائد والثقة بالنفس في النتائج يعد أول الطريق إلى الخسارة. ووضع الثقة كلها في سهم معين والزج بكل الأموال المستثمرة في هذا السهم فهذا يعد ذا خطر كبير للغاية فإذا كانت درجة ثقتك في السهم

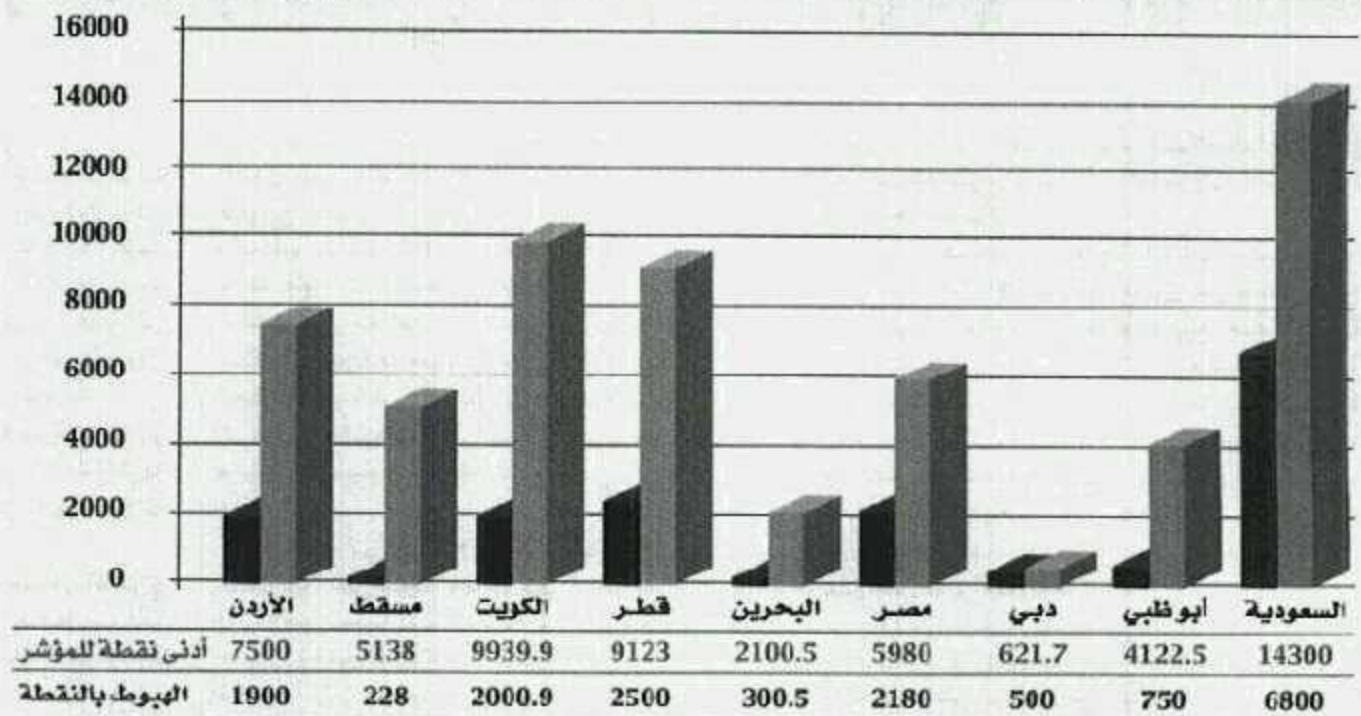
ودرجة التأكد منه في المئة فيعد هذا خطراً كبيراً قد يؤدي باستثمارك نهائياً. الشراء والبيع شفافة من غير أوامر مكتوبة لشراء أو بيع بعض الأسهم قد يؤديان إلى مخاطر جسيمة نتيجة عدم تنفيذ بعض تلك الأوامر مما يترتب عليه ضياع فرص استثمارية مريحة.

الإنترنت... آلية لترويج الشائعات

شكل جديد اهرزه التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات لترويج الشائعات عبر شبكة الإنترنت حيث تمثل منتديات الإنترنت على بعض المواقع عن السوق المالية أو البورصة أثراً إيجابياً على الاتجاه الطبيعي لحركة الأسهم المختلفة ويأتي ذلك من خلال بعض صناعات السوق ووجود الوعي عند المستثمرين واحتياجهم للنصيحة من ذوي الخبرة والتي يفترضون أنها مقدمة من أصحاب السراي والمشورة من الداخلين على المنتديات، فمثلاً يأخذ بعض المستثمرين مجموعة الأسهم يريدون زيادة الأرباح الرأسمالية ورفع أسعارها في البورصة فيلجأون إلى المنتديات ويدخلون بأكثر من اسم على أكثر من منتدى ويروجون على رفع سعر السهم، وأن التحليلات المختلفة تشير إلى ارتفاع سعر السهم، ومن ثم يلجأ الناس إلى تصديقهم، فيتجهون لشراء هذا السهم، ويبدأ أصحاب المنتديات في تصفية ما لديهم من محافظ ضخمة بها أعداد كبيرة من الأسهم ومن ثم تنخفض السوق فجأة ويتعرض هؤلاء المستثمرون الصغار إلى الخسائر نتيجة موجة من جني الأرباح غير مبنية على أسس اقتصادية أو سوقية، ومن ثم يجب أولاً الثقة في المنتدى.

وأحياناً يكون اندفاع المستثمرين الصغار نحو الشراء العشوائي والبيع هو أحد أسباب تشويه السوق فيجب أن يكون عند كل مستثمر صغیر آلية وفكر لدخول السوق، فلا يدخل على إشاعة ويخرج إلى خسارة قد يتحملها أو قد لا يتحملها، ومن ثم يجب الاعتماد على قرارات البيع على ما ينشر في المنتديات، لأن أياً من مقدمي خدمات التحليلات عن البورصات العالمية من بيوت خبرة مثل مؤسسة ميريلينش أو مورجان استانلي أو ستاندرز أند بورز تقر في نهاية توصياتها عن من عنده المسؤولية من هذه التوصيات إذا تم الشراء على أساسها وعكس السوق لأي سبب خارج عن الإرادة ولكن البعض في المنتديات تؤكد بقوة وبشدة أن السهم هذا أو ذلك صاعد أو هابط فما هو الأساس العلمي على صدق ما يقولون؟ ■

التطورات في المؤشر العام وأدنى نقاط الهبوط للبورصات العربية



العناد في اخذ القرار الصائب في التوقيتات المناسبة والغرور الزائد والثقة بالنفس في النتائج يعد أول الطريق إلى الخسارة

الأرباح) فيجب على الأفراد المبتدئين الابتعاد عن السوق تماماً في حالة الجهل به أو اللجوء إلى صناديق الاستثمار مثلما حدث بالسوق المصرية وقبالتهم على الاكتتابات ومن ثم اندفاعهم نحو الأسهم. وأخيراً، وصول المؤشر إلى الحاجز النفسي الخطر وهذا ما حدث في السوق السعودية عندما وصل المؤشر إلى 20043 نقطة يوم الخميس الموافق 16/2/2006 ما أدى إلى هبوط المؤشر إلى أكثر من 1000 نقطة في 13 دقيقة وارتداده بعد ذلك 600 نقطة. ولقد توقعت بعض المؤشرات للتحليل الفني والتي توضح دخول وخروج الأموال.

أخطاء المستثمرين

لا شك أن أخطاء للمستثمرين يترتب عليها مخاطر جسيمة، منها عدم وضوح الهدف هل هو شراء أسهم من أجل الاستثمار المستقر أم من أجل مضاربات سريعة؟ وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى تهليل المحفظة الاستثمارية. وعدم الانتباه إلى الأخبار التي توجه السوق وتحليلها التحليل الجيد ومعرفة أي من تلك الأخبار سوف تؤثر على قطاعات البورصة المختلفة هل سوف تؤثر على أسهم التكنولوجيا، أم على أسهم الاسمنت أو قطاع الاتصالات؟ ومن ثم يترتب على ذلك قرارات استثمارية خاطئة. وعدم الالتزام بنقاط وقف الخسارة وجني الربح. والارتباط بأسهم معينة يتوقع تحقيق مكاسب من خلالها، وقد يكون هذا غير صحيح فيجب الإصرار على نفس السهم لمدة طويلة.

ما يترتب على الأخطاء كذلك الإصرار على المضاربة في حالة الخسارة بحجة تعويض الخسائر وهو ما قد يترتب عليه خسائر جديدة ومن ثم الإصرار من جديد

نحو السوق تحت اغراء الأسعار المنخفضة للأسهم، وهذا أغرى أيضا الخاسرين بالخروج من السوق بما تبقى لديهم من سيولة الأمر الذي أدى لزيادة الهبوط.

أسباب الانهيار

هناك العديد من الأسباب التي تقف خلف هبوط الأسواق العربية، يمكن تلخيصها في: أولاً، إن الأسواق لا توجد بها أموال جديدة تساعد على الصعود لأن الأموال الجديدة هي وقود يحرك المؤشر العام وهذا ما دفع السوق السعودية إلى الهبوط في رمضان الماضي وكان قبلها في مايو 2005.

ثانياً، سعي الأفراد والمستثمرين إلى تحميل الأسواق أكثر من طاقتها الاستيعابية.

ثالثاً، كان لسوق فترة طويلة من عدم التصحيح ولم تصحح بشكل حقيقي حتى تنتفخ فقاعة الأسهم، التصحيح الحقيقي من 500 إلى 1000 نقطة.

رابعاً، لن يستطيع صناعات الأسواق أنفسهم أن يتقوا في وجه تصحيح عنيف عندما تنسحب أموال الأجانب الكبيرة التي اجتذبتها السوق للعمل بها تحت أسماء محلية حيث أنها بالضخامة يمكن بحيث لا يستطيع احد وحتى الدولة ان تقف في وجهها.

خامساً، اتجاه عدد كبير من الأفراد إلى البورصة من خلال بيع أصول أو فروض حتى يحصل على سيولة كافية وهو غير صحي اطلاقاً من حيث الجدوى الاستثمارية لأن فلسفة البورصة تنطوي على الاستثمار وليس على المضاربة وكذلك تمويل مشروعات جديدة من حيث فتح عدد كبير جداً من الاكتتابات وسحب السيولة الزائدة من الأفراد.

سادساً، عناد الكثير من المستثمرين في حقيقة تصحيح السوق ولهم عبرة بجميع الأسواق من خلال مبدأ «ما طار طير وارتفع الا كما طار وقع».

سابعاً، وضع جميع المؤشرات غير جيد عن السوق.

ثامناً، زيادة أخطاء البنوك والمؤسسات وشركات السمسرة فيما يخص التداول والتداول الإلكتروني، وهذا يوضح الحمل الهائل الذي أصبح ثقيلاً حتى على البنوك وشبكة الإنترنت في أوقات التداول.

تاسعاً، الهبوط الحاد كان نتيجة لعدم خبرة المبتدئين بسوق الأسهم لما يحدث وعدم معرفتهم بالدورة التبادلية والاقتصادية للسهم (الإعلان عن